مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م ٣١ ع ٤، ص ص: ٢٩٧ - ٣٢٨ (٢٠٢٣م)
DOI:10.4197/Art.31-4.10

منهج المحدثين النقدي من وجهة نظر عبدالله العروي: دراسة تحليلية نقدية

محمد بن أحمد دعوري

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بقسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية والآداب، جامعة تبوك، المملكة العربية السعودية

mohammeddouri@ut.edu.sa

المستخلص. هذا البحث يتناول آراء العروي عن منهج المحدثين كأداة ناقدة، وتقع أهمية البحث بأنه: يتناول قضية منهجية، متعلقة بطريقة النقد التي مارسها علماء الحديث، وأن هذه الطريقة يمكن استثمارها في ميادين أخرى (كميدان علم التاريخ)، فتغدوا المدرسة الحديثية في النقد مدرسة منتجة وليست جامدة، مدرسة شمولية بعيدة عن التحديدات الزمانية والمكانية، ويهدف البحث إلى هدفين: الأول: الكشف عن تصور عبدالله العروي عن المنهج النقدي لدى المحدثين، الثاني: دراسة آراء العروي عن منهج المحدثين والرد عليها، وقسمتُ البحث إلى مقدمة، وستة مباحث، وجعلتُ له خاتمة ذكرتُ فيها النتائج التي توصلت إليها في البحث، وكأن أهمها: أن المنهج الغربي في نظرته للتاريخ منهجاً مشتتاً، ولا يمكن الاقتصار على لآلياته بشكل منفرد، وأنه يمكن توظيف أداة المحدثين الناقدة المستعملة في نقد الأحاديث النبوية لنقد التاريخ، وذلك بالمحاكمة إليها كأداة ناقدة، لا كأداة متخصصة في ميدان الحديث النبوي، وذلك من خلال استثمار المنهجيات الحديثية في إنتاج أدوات النقد.

الكلمات المفتاحية: منهج المحدثين، العروي والمحدثين، تاريخانية العروي ومنهج المحدثين، مفهوم التاريخ.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فقد تميزت المدرسة الحديثية بالنقد، وكانت ممارساتها النقدية مسلكاً يسلكه من جاء بعدها، ويقتفي سبيلها من أراد بلوغ التحقيق والتدقيق، إلا أن هذه المدرسة قد طعن فيها من لم يدرك أغوارها، سواء كان من المنتسبين للعلوم الإسلامية، الذين لم يمحصوا طريقتها، أو من المستشرقين الذين غلب عليهم التعصب على إدراك البصيرة، فألصقوا بها ما ليس منها، وحقروا من شأنها وطريقتها.

والمنهجية النقدية الحديثية دقيقة المسلك، قريبة الصواب، مع اتحاد التطبيق، وإن اختلفت الأحكام النقدية، حتى غدت الممارسة النقدية بالمنهجية الحديثية نبراساً لمدارس النقد التاريخية، وإنما ابتعد عنها كل من قَصُرت مطالعته، وجعل علم المصطلح حكماً لتطبيقاته، حتى عاب بعضهم على من يسير سير النقاد في الحديث، وربما تكون " كما قال الدكتور بشار عواد في مقدمة كتاب التراجم المعلة: "حجة أمثال هؤلاء أن هذا العلم قد استوى على سوقه في كل مناحيه، وأنه لم يعد بالإمكان أحسن مما كان"[١].

ومن أولئك الذين تناولوا منهج المحدثين النقدي الدكتور عبدالله العروي، من خلال عدد من كتبه؛ وما لمشروع الدكتور من تأثير وقوة في الساحة العلمية، يدل على ذلك الرسائل العلمية التي أُلفت في تناول تفاصيل ومباحث ذلك المشروع[٢]، والنقولات التي تحدثت عنه، يقول أحد الكتاب[٣]: "تعلن أن كتابات الأستاذ عبدالله العروي، في جميع ما أنجز من مصنفات، تتميز بغناها النظري، وكفاءتها التركيبية، وهندستها المرتبة في الإطار من الإحكام والتناسق، إضافة إلى استثمارها بمعارف ومعطيات ووقائع مقارنة لا حصر لها"[٤]، ويقول آخر: "إن غنى تحليلات العروي تفرض على قارئه أن يقرأ مؤلفاته – يخص هنا كتابه أزمة المثقفين العرب – مرتين، ثلاثة، أربعة والقلم في اليد... لقد طرد من نفسه كل ذاتية، إلا تلك الرغبة القصوى التي تدفعه للكتابة رغبة الذكاء المتطلب، ورغبة الرجل الملتزم كلياً في مغامرة النهضة العربية"[٥]، وكلام عبدالله العروي لعن منهج المحدثين، وامتداح العروي للمنهج في أحيان، وإظهار تناقضه في أحيان أخرى، جعلت الحاجة قائمة إلى دراستها وتحليليها ليظهر موقفه بجلاء، ومن هنا أحببتُ أن يكون موضوع هذا البحث متعلقاً بهذه القضية، وأسميته: " منهج المحدثين النقدي من وجهة نظر عبدالله العروي (دراسة تحليلية نقدية)".

---

(١) البشابشة، أحمد بدري. التراجم المعلة دراسة تأصيلية لبنية تراجم الرواة ص(٧–٨).

(٢) ينظر: عيساني، خديجة. تأصيل خطاب النقد الإيديولوجي في مشروع عبدالله العروي، وجبور، آمال. تاريخانية العروي أداة نقدية لتحديث المجتمعات العربية.

(٣) هو كمال عبداللطيف صاحب كتاب الحداثة والخطاب.

(٤) عيساني، خديجة. (٢٠١٥م). تأصيل خطاب النقد الإيديولوجي في مشروع عبدالله العروي ص(٧٥–٧٦).

(٥) نفس المصدر السابق ص(٧٦).

أهمية البحث

يتناول البحث قضية منهجية، متعلقة بطريقة النقد التي مارسها علماء الحديث، وأن هذه الطريقة يمكن استثمارها في ميادين أخرى (كميدان علم التاريخ)، فتغدوا المدرسة الحديثية في النقد مدرسة منتجة وليست جامدة، مدرسة شمولية بعيدة عن التحديدات الزمانية والمكانية.

مشكلة البحث:

وتقع مشكلة البحث في أمرين:

الأول: ما هو موقف الدكتور عبدالله العروي من منهج المحدثين النقدي؟

الثاني: ماهي أبرز الآراء التي ذكرها عبدالله العروي عن منهج المحدثين؟

أسباب اختيار البحث

وكان سبب اختياري لهذا البحث:

أولاً: إظهار أصالة المنهج الحديثي، وشموليته.

ثانياً: بيان آليات النقد الحديثي، ومغالطة النقد الظاهري.

ثالثاً: بيان قوة التداولية[١] الحديثية المنضبطة بالتراث الشرعي.

أهداف البحث

أولاً: الكشف عن تصور عبدالله العروي عن المنهج النقدي لدى المحدثين.

ثانياً: دراسة آراء العروي عن منهج المحدثين والرد عليها.

---

(١) ولها عدة إطلاقات يجمعها قوله: " دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولاً إلى المعنى الكامن في كلام معين". والذي أقصده هنا بأن دراسة التطبيقات العملية في النقد الحديثي سيبين لنا أن المنهجية الحديثية كان منهجية منضبطة الاستعمال في ميادينها المختلفة، وسياقاتها المتنوعة، وتدرس ضمن تلك السياقات، وهي تستحق دراسة منفردة تخص منهج المحدثين. ينظر : التداولية النشأة والتطور ص(٥).

الدراسات السابقة

من خلال البحث في بعض القوائم المعنية – بحسب اطلاعي – لم أجد من بحث منهج النقد الحديثي عند العروي، ووقفتُ على أبحاث تناولت موضوع النقد التاريخي وعلاقته بالنقد الحديثي، أبرزها:

١- المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية، عبدالرحمن السلمي، مركز نماء.

٢- مناهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية للقرون الهجرية الثلاثة الأولى، إبراهيم أمين البغدادي، دار القلم – دبي.

٣- الموازنة بين الرواية الحديثية التاريخية الحديثية، محيي الدين درويش، دار النوادر اللبنانية.

٤- الأصل العام في الأحداث التاريخية، وتطبيقاته في النقد الحديثي، إبراهيم اللاحم، مركز تدوين.

وتناولت هذه المؤلفات والأبحاث والرسائل جوانب المقارنة والمفاضلة بين النقد التاريخي والنقد الحديثي، وهي من المراجع الأساسية في البحث الذي بين أيديكم، لكنها لم تكشف جوانب دعوى عبدالله العروي ورؤيته للمنهجية النقدية الحديثية، وقد أشار الدكتور السلمي إلى كتاب العروي مفهوم التاريخ في ثلاثة مواضع تقريباً، وفي بعضها تأييداً لقول العروي الذي أحسن في مواضع عند حديثه عن النقد الحديثي ودقته في نقد المرويات الحديثية، وليس هذا موضوع بحثنا، والذي من خلاله نريد أن نجلي صورة منهج النقد الحديثي لتأسيس النقد التاريخي، وموقف الدكتور من هذه الرؤية، كما أن مؤلف كتاب الموازنة استثمر المنهج النقدي عند المحدثين في نقد المرويات التاريخية.

منهج البحث

سار البحث على النحو الآتي:

١- المنهج الاستقرائي الوصفي، وذلك من خلال تتبع دعاوى العروي الموجة لمنهج النقد عند المحدثين، والمناهج التي رأى أنها بديلة عن المنهج الحديثي، مع تتبعي لتطبيقات الأئمة للعملية النقدية.

٢- المنهج النقدي، وذلك من خلال تفنيد الدعاوى وذكر الأمثلة المتعلقة بهذا الشأن، والتصورات الواقعية العلمية.

خطة البحث

قسمتُ البحث إلى مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وهي على النحو الآتي:

المقدمة: وأوردت فيها التمهيد، وبيان أهمية البحث، ومشكلته، وأسبابه، وأهدافه، والمنهج، والخطة.

المبحث الأول: نموذج العروي المعرفي.

المبحث الثاني: منهج المحدثين رؤية أولية.

المبحث الثالث: دعاوى العروي حول منهج المحدثين النقدي وتفنيدها.

المبحث الرابع: نقد نموذج العروي المعرفي.

الخاتمة: وبينتُ فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلتُ إليها.

فهرس المصادر والمراجع.

وبعد فالحمد لله الذي يسر لي كتابة هذا البحث، وإنما هو جهد بشري؛ فإن كان فيه من صواب فمن الله وحده، وإن كان فيه من زلل فمن نفسي والشيطان.

المبحث الأول: نموذج العروي المعرفي

وضع الدكتور العروي لنفسه نموذجاً معرفياً استعمله كأداة ناقدة للتحديث والتطوير[١]، وأبانه في كتابه " (العرب والفكر التاريخي)[٢] "، فجعل النموذج الأمثل عنده المنهج التاريخاني، مبرراً هذا النموذج بقوله: "الواجب هو قبول مبادئ العلم الحديث مهما كانت نتائجه الوقتية" يؤكد ذلك بأن " المجتمع الحي اليوم هو الذي يقبل ضمنيات العلم الحديث بما فيها تفاسير النصوص المتأثرة بظروف الماضي".

و" التاريخانية مصطلح من إبداع كارل فرنز... والمقصود بالتاريخانية: التاريخ كمبدأ وحيد للتفسير؛ لأن التاريخانية تنفي كل المبادئ الأخرى كالغيب والوحي والرسالات"[٣]. فيمكن أن نحدد تاريخانية العروي بثلاث محددات: الأول: أنها تتيح للإنسان التفكير بصورة مشتركة بعيداً عن التأطيرات الذاتية التي يصنعها. الثاني: رفض أي تدخلات خارجية في تسبيب الأحداث التاريخية، ويعني إرجاع الأمر إلى الغيبيات،

---

(١) ينظر: جبور، آمال. (٢٠١٩م). تاريخانية العروي أداة نقدية لتحديث المجتمعات العربية.

(٢) ينظر: العروي، عبدالله. (٢٠١٧م). العرب والفكر التاريخي ص(٤١).

(٣) ينظر: عيساني، خديجة. (٢٠١٥م). تأصيل خطاب النقد الإيديولوجي ص(٥٠).

والمعطيات الإيمانية. الثالث: الإيمان بأن التاريخ هو بذاته السبب والخالق والمبدع لكل ما روي عن الموجودات[١]، وهو بهذا يرى إقرار الفعل والممارسة، هاجراً التنظير والخطابة – كما زعم.

كما أنه رسم لهذا النموذج المعرفي طريقاً واضح المعالم، يتمثل في ثلاثة أمور: أولاً: نسبية الحقيقة[٢]، ثانياً: القطيعة: التامة مع التراث[٣]، ثالثاً: الماركسية: فأكمل العروي بناء نموذجه المعرفي بإيجاد منهج شكلي ينطلق منه للقراءة التاريخية لينتج فهم الواقع المعاصر، فكانت الماركسية هي آخر حلقة في هذا البناء[٤]. إن صورة الماركسية عند العروي متعالية على النقد، بل إنها خارجه عن الذاتية فأصبحت موضوعاً مستقلاً، تحتاج منا إلى وعي موضوعي بالذاتي، "فالماركسية باعتبارها تجسيد للفكر التاريخي لصالح الوحدة الإنسانية"[٥]، ومن هنا اكتسبت التعالي، لذلك غدت الحقيقة التي تتوصل إليها بديهية عنده.

المبحث الثاني: منهج المحدثين رؤية أولية

لا شك بأن منهج المحدثين مرّ كغيره من المناهج بأطوار متعددة، ومراحل تاريخية متدرجة، لا تظهر بشكل كامل من الناحية النظرية، إنما تحتاج إلى استجلاء واستيضاح في أحيان؛ ليتبين المقصود والمراد، وهذه مشكلة تتوجه إلى اللغة التواصلية في الميادين العلمية، لاسيما ميدان النقد الحديثي لغلبة الممارسة النقدية على النظرية؛ لهذا قلّت ألفاظ العلماء، واختُصرت في كثير من الأحيان عند بيانهم لأوجه النقد، ولا أدلّ على ذلك من القصة المشهورة التي وقعت لأبي حاتم الرازي كما نقلها ابنه عنه عندما جاءه رجل يسأل عن آليات النقد الحديثية كيف يكتسبها المحدثون، فأرشده إلى أن يسأل من: " يحسن مثل ما أُحسن، فإن اتفقنا علمتَ أنّا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم. قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة" وضرب له أبو حاتم مثالاً بالصائغ كيف يكتشف الزيف، وهو يريد من ذلك التدليل على أن الممارسة الناضجة لهذا العلم هي التي توصل إلى الفهم والمعرفة[٦].

---

(١) ينظر: نفس المصدر السابق ص(٥٤).

(٢) ينظر: العروي، عبدالله. (٢٠١٧م). العرب والفكر التاريخي ص(٣١).

(٣) ينظر: العروي، عبدالله. (٢٠١٧م). العرب والفكر التاريخي ص(٦٩-٧٠).

(٤) ينظر: العروي، عبدالله. (٢٠١٧م). العرب والفكر التاريخي ص(٧٢) و(١٧٩) و(٢٤١).

(٥) ينظر: عيساني، خديجة. (٢٠١٥م). تأصيل خطاب النقد الإيديولوجي في مشروع عبدالله العروي. ص(٤٨).

(٦) ينظر: ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد. (1952م). الجرح والتعديل (١/ ٣٤٩ – ٣٥١).

إن الممارس لأي فن من الفنون يحصل عنده في الطبع ملكة تمكنه من تمييز هذا الفن، وهذا حال العلوم في سبق التطبيق للتنظير، ثم يكون التنظير مرحلة لاحقة لترسية قواعد الفن، وإن كان وقع مفارقات بين المنهج النقدي في ممارسة الأئمة، وبين التنظير الذي كُتب في علوم الحديث – مصطلح الحديث –، وهذا أمر مفهوم لأن سياقات التعليم والتسهيل، تختلف عن سياقات التطبيق والتعمق فيه، فتقرير المنهج النقدي عند المحدثين يحتاج الناظر فيه للرجوع إلى الأصول التي وجدت فيها الممارسة، وفهم الواقع التطبيقي لدى هؤلاء العلماء؛ ليفهم حقيقة المنهج النقدي لديهم، وللأسف فإن كثيراً من منظري الفكر العربي يلجؤون في أحسن أحوالهم إلى أقوال المستشرقين، واتهاماتهم الظاهرة، دون وعي أو إدراك لحقيقة قولهم.

إن الأداة النقدية الحديثية كانت متفحصة لأدق التفاصيل، يدل على ذلك ما نقله أبو محمد الرازي عندما قال: " سمعت أبي – يعني أبو حاتم الرازي – يقول: جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييزَ الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها، وكذلك كنتُ أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ، فقال لي: يا أبا حاتم قلّ من يفهم هذا، ما أعز هذا، إذا رفعتُ هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا، وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث فإلى أن ألتقي معك لا أجد من يشفيني منه. قال أبي وكذلك كان أمري"[(١)]. لقلة الممارسين للنقد الحديثي الأصيل في أهل زمانهم، وهم الذين اشتهرت الرواية عندهم، فكيف يميز المسألة النقدية في الحديث من لم يقرأ تطبيقات هؤلاء الأئمة ويتبين مغزاها.

وقد أثنى الدكتور العروي على المنهج النقدي لدى المحدثين في بيان الحكم الحديثي، وجعل هذا المنهج خاصاً ومنتهياً في الميدان الذي انطلق منه، فقال: "المنهجية المذكورة متميزة فعلاً، قائمة بذاتها، كافية شافية ولكن في موضوعات خصوصية، والاكتفاء بها يعني الوقوف عند حدود مرسومة "[(٢)]، وليس هذا محور بحثنا، أي صلاحية هذا المنهج في ميدان الحديث النبوي، وإنما نبحث في المنهجية من حيث كونها منهجاً يمكن تطبيقه في حقول معرفية أخرى، لهذا: فإن مثل هذا الثناء قد يكون ذماً في أحيان؛ لأنها تنتقد العقلية العلمية التي لم تجعل من مناهجها منهجاً شمولياً بل قاصر المعرفة، وهذا ديدن الدكتور مع المنهج الإسلامي، والنظرة إليه بشكل خاص، لا يمكن أن يكون منتجاً في ميادين أخرى. إلا أن الإشكالية التي قادت العروي إلى تصوراته المغلوطة عن المنهج النقدي الحديثي: قصوره في استظهار منهج المحدثين، وتعلقه بمرحلة استقرار المصطلح التي انتُقدت كثيراً عند القيام بعملية النقد الحديثي، وذهب عنه أن الذي

---

(١) ينظر: ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد. (1952م). الجرح والتعديل (١/ ٣٥٦).

(٢) العروي، عبدالله. (٢٠٠٥م). مفهوم التاريخ ص(٢٠).

يريد أن يستظهر آلية منتجة فهو محتاج إلى تطبيقات إنتاجية، أكثر من حاجته إلى الوقوف عند مرحلة الاستقرار، قال السخاوي: "وولاة الجرح والتعديل بعد من ذكرنا: يحيى بن معين؛ وقد سأله عن الرجال غير واحد من الحفاظ، ومن ثم اختلفت آراؤه وعبارته في بعض الرجال، كما اختلف اجتهاد الفقهاء، وصارت لهم الأقوال والوجوه، فاجتهدوا في المسائل كما اجتهد ابن معين في الرجال..."(١).

ومن تلك الميادين التي يمكن استثمار منهجية النقد الحديثي فيها ميدان علم التاريخ، والمنهجية النقدية الحديثية يمكن أن تكون منتجة في علم التاريخ؛ لأن "البحث التاريخي والبحث الحديثي جزء منه – يرتكز على أصل كبير جداً، وهو أن كل حدث يروى فهو مسبوق بالعدم، وعليه فيلزم ثبوت النقل للحكم بوقوع ذلك الحدث. وترتب على هذا الأصل أن كل ما يمر بالدارس وهو يريد إثبات أو نفي وقوع حدث ما من قرائن تبقينا على الحال الأولى وهي عدم وقوع الحدث يجب عليه الأخذ بها، وكل من يضع عقبة في طريق ثبوت الحدث فقوله مقدم. وعضد هذا الأصل التاريخي الكبير فيما يتصل بالسنة النبوية أصول أخرى شرعية، منها ما يعرف بالبراءة الأصلية وهي أن الأصل خلو الذمة من التكليف الشرعي حتى يثبت هذا التكليف"(٢).

المبحث الثالث: دعاوى العروي حول منهج المحدثين النقدي وتفنيدها

إن كافة دعاوى العروي التي سنذكرها تتمحور حول عدم إمكانية المنهج النقدي عند المحدثين من الدخول في مجالات نقدية واسعة (كعلم التاريخ مثلاً)، فهو يرد عالمية المنهج لخصوصية المنشأ، وسنستعرض أهم ثلاث قضايا ذكرها العروي عن منهج المحدثين:

القضية الأولى: التمسك بالإسناد ولو ظاهرياً، وهذا يعود إلى سهولة المنهج وبساطته

يقول العروي: " وهكذا رغم جهود المسعودي والمقدسي وابن خلدون والمقريزي وكل من تأثر بين المؤرخين المسلمين بأصول الفقه وبالحكمة، لم يصل أبداً المنهج الذي تطلعوا إلى تحريره مستوى دقة وتماسك منهج المحدثين. فبقي وحده المسيطر على الميدان، فأخضع بسبب سهولته ووضوحه كل علم وكل معرفة إلى قواعده، وعادت كل معلومة حول الماضي غير محققة، ما لم تدرك بمسلك الإسناد ولو ظاهرياً.

---

(١) السخاوي، محمد بن عبدالرحمن. (٢٠١٧م). الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ ص(٥١٧).

(٢) ينظر: اللاحم، إبراهيم بن عبدالله. (٢٠١٨م). بحث الأصل العام في الأحداث التاريخية ضمن كتيب ثلاث رسائل في علوم الحديث ص(٩).

تصحح أو تضعف حسب جرح وتعديل راويها الشاهد عليها، حتى ولو كانت تتعلق بالمحسوسات كلون السماء وصلابة الأرض وبياض البشرة وعجمة اللسان"(١).

يزعم العروي أن منهج المحدثين ما قُبل بهذه الموافقة، وانتشر هذا الانتشار في التراث الإسلامي إلا بسبب سهولته، ولا شك أن هذه السهولة تعبر عن العقلية البسيطة التي استعملها أئمة النقد، وما أطلق العروي مثل هذه المجازفات إلا لظنه بأنه استطاع الوقوف على منهج المحدثين النقدي من خلال كتب مصطلح الحديث، وهذا مزلق انزلق فيه العروي، كما توهم من قبله بعض الفقهاء عند النظر في منهج المحدثين النقدي، وذكرتُ سابقاً قصة أبي حاتم وأبي زرعة السابقة لتكون خير دليل وبرهان على أن الخوض في منهج المحدثين النقدي وممارسته صعبة على كل بعيد عن طرائقهم، فضلاً عمن قرأ قراءة ظاهرية سطحية لذلك المنهج الرصين.

العروي صور الفرق بين منهج المحدثين ومنهج النقد التاريخي من حيث التفصيل والإجمال وهذا فيه نظر شديد؛ لأن العملية ليست مرادة في هذا الاتجاه، إنما أساس العملية منطلقة من إنتاجية المنهج وجموده، وهو ما أدى إلى تصورات مشوشة عن عملية نقد المحدثين التاريخية للوثائق التي تداولوها في عصورهم.

فهذا ربيعة الرأي فقيه أهل زمانه ومقدمهم في الرأي يقول فيما نقله: " رجاء بن جميل قال: سألت ربيعة الرأي عن حديث فقال: علمتَ أني أروي؟! إني رأيتُ الرأي أيسر عليّ تبعة من الحديث"(٢)، فهل يمكن أن تكون تلك التبعة تمثلت في حفظ السند فقط، والرؤية الظاهرية للعملية الإسنادية!

ومرجع التصور الخاطئ يعود لعدم إدراك عمق القراءة النقدية التي طبقها المحدثون؛ لأن المصور نظر إلى ما انتهى إليه العلم ولم يرجع إلى أصوله ونشأته، وربما هذه النظرة تكون ملاصقة لجميع العلوم لمن يريد أن يقرأها قراءة معرفية، وها هي العلوم التجريبية لا يستطيع الناظر الاقتصار على ما انتهت إليه المعادلات الرياضية في الأمور العلمية لينطلق منها في الإنتاجية، إنما ارتبطت الإنتاجية بدراسة وتمحيص طرق الوصول إلى هذه المعادلة المنتهية.

إن النقد الحديثي بدأ بالأدق الذي لم يستطيع تصوره كثير من المشتغلين بالحديث وعلومه – أعني علم العلل –، فكيف بالمقتحم لهذا الفن دون بصيرة، قال أحد الباحثين: " ولما بعد العهد بعصر أولئك النقاد

(١) العروي، عبدالله. (٢٠٠٥م). مفهوم التاريخ ص(٢١٧).

(٢) الجرجاني، أبو أحمد بن عدي. (١٩٩٧م). الكامل في ضعفاء الرجال (٤٧/١).

الأوائل، ولغتهم العلمية، وجاء من بعدهم من المحدثين، انشغلوا بتقسيمها، وتفريعها، وضبط مصطلحاتها وتعريفها خشية خفاء أو اضطراب معانيها كلما طال الزمن، إذ كان النقاد الأوائل وهم أهل الاصطلاح المؤسس لا يحتاجون إلى ضبطها؛ لأن معانيها حاضرة في أذهانهم..."[١]، وكل هذا دال على أن من جاء بعد عصر النقد انشغلوا بالبيان أكثر من انشغالهم بالمنهجية، وكان بيانهم تسهيلاً على المتلقي.

واتهام أئمة النقد بظاهرية الإسناد، فهو اتهام الماضي يكرره أهل الحاضر ودعاة المستقبل، وأوضح بيان لبطلان هذا موضوع التدليس[٢] عند المحدثين فهو يعد من الدقائق التي يقع فيها الزلل، ومع ذلك كانوا لا ينفون التدليس بمجرد التعلق بالظواهر التي تنفيها، بل يتحرون في هذا الشأن جداً، فهذا يعقوب بن شيبة يقول: "سألت يحيى بن معين عن التدليس ، فكرهه وعابه ، قلت له : فيكون المدلِّس حجة فيما روى حتى يقول: حدثنا وأخبرنا ؟ قال : لا يكون حجة فيما دلّس"[٣]، فابن معين لم يجعل ظاهر العبارة نافياً للتدليس، إنما يشترط ما وراء ذلك، وأن تكون هذه الصيغة صحيحة في الرواية، وأنا أتحدث عن علم الحديث ليس كأداة مجردة، إنما كأداة متخصصة.

وكانوا لا يكتفون بسرد القضايا سرداً مجرداً، إنما يبلغ الأمر عندهم إلى ما هو أعظم من ذلك: يحللون فعل الراوي، ودوافعه، حتى وإن لم يصرح به الراوي، وذلك تمحيصاً وتجلية للعملية النقدية التي يتخذونها سبيلاً، " قال يحيى القطان: مرسل الزهري شر من مرسل غيره؛ لأنه حافظ، كلما قدر أن يسمي سمى، وإنما يترك من لا يستجيز أن يسميه"[٤]. ولم تكن في يوم (ما) من أيام النُقاد الاعتماد على ظاهر الإسناد، أو الاعتماد على الجرح والتعديل فقط، وإنما كانت دقيقة في النظر والتمحيص، حتى تناولوا طريقة رواية الراوي للحديث، وحالته الذهنية في مجلس التحديث، فهذا الدارقطني يقول: " سمعت محمد بن عبدالله بن زكريا النيسابوري بمصر، حدّث عن أبي عبدالرحمن النسائي، وعن المنجنيقي، وعن البزار، وكان لا يترك

---

(١) صناعة المصطلح الحديثي ص (٩١).

(٢) عرفه الخطيب بقوله: "رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فيتوهم أنه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه ما لم يسمعه منه". البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب. الكفاية في علم الرواية ص(٢٢).

(٣) الجرجاني، أبو أحمد بن عدي. (١٩٩٧م). الكامل في ضعفاء الرجال (٧٠/١).

(٤) العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي. (١٩٨٦م). جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص(٧٨).

أحداً يتحدث في مجلسه، وقال: جئت إلى شيخ عنده الموطأ، وكان يُقرأ عليه، ويتحدث الشيخ مع قومه، فلما فرغ من القراءة قلت: أيها الشيخ، يُقرأ عليك وأنت تتحدث؟ فقال: كنت أسمع، فلم أرجع إليه"[١].

ونقد ابن الملقن حديث " (ثم ضرب يده بالأرض)، وقال: الظاهر أنه من المقلوب، والأصل: ضرب الأرض بيده، لأن اليد هي الآلة والباء لا تدخل إلا على الآلة، كضربت بالعصا"[٢]، فنقده المتن كان متجهاً لأمر خارج عن إطار الجرح والتعديل، فهل هذه طريقة نقدية جامدة! خاصة! لا يمكن الاستفادة منها!

وكانوا يفرقون أشد التفريق بين الرواة في درجات الدراية، فلم يكن الراوي الحافظ لمجرد حفظه يرجع إليه في عملية نقد الحديث، فهذه تحتاج إلى ما هو أهم من الحفظ، فقد نقل السهمي عن: " أبي بكر بن عبدان يقول: يحيى بن صاعد يدري، ثم قال: وسُئل الجعابي، أكان ابن صاعد يحفظ؟ فتبسم وقال: لا يُقال لأبي محمد يحفظ، كان يدري، قلت لأبي بكر بن عبدان: إيش الفرق بين الدراية والحفظ؟ فقال: الدراية فوق الحفظ"[٣]، لهذا قال الشافعي: " لأبي علي بن مِقلاص: تريد تحفظ الحديث وتكون فقيهاً؟ هيهات! ما أبعدك من ذلك! قال البيهقي في مناقب الشافعي: ولم يكن هذا لبلادة فيه حاشا، وإنما أراد به حفظه على رسم أهل الحديث، من حفظ الأبواب، والمذاكرة بها، وذلك علم كثير إذا اشتغل به، فربما لم يتفرغ إلى الفقه، فأما الأحاديث التي يحتاج إليها في الفقه فلابد من حفظها معه، فعلى الكتاب والسنة بناء أصول الفقه"[٤].

قال ابن رُشيد:" وما أرى الإجازة المطلقة حدثت إلا بعد زمن البخاري، حيث اشتهرت التصانيف وفهرست الفهارس، وإن كان بعضهم قد نقل الإجازة المطلقة عن ابن شهاب الزهري وغيره، فما أرى ذلك يصح"[٥]، فتدوين المصنفات وانتشارها، وثبات الأسانيد في الكتب، كل تلك كانت دافعة إلى الاشتغال بتقريب هذا العلم وتسهيله على طالبيه، ولا يمكن أن تجعل هذه الجهود فقط هي محل الاستقراء للمنهج ومحاكمته.

---

(١) السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف الجرجاني. (١٩٨٤م). سؤالات حمزة بن يوسف السهمي ص(١٣٤).

(٢) ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي المصري. (١٩٩٧ م). الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (٢/ ٣٩).

(٣) السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف الجرجاني. (١٩٨٤م). سؤالات حمزة بن يوسف السهمي ص(٢٦٠).

(٤) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. (١٩٧٠م). مناقب الشافعي (٢/ ١٥٢).

(٥) ابن رشيد، محمد بن عمر أبو عبدالله. (١٤١٧هـ). السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن ص(٨١).

إلا أن العروي يبدو ساخطاً على هذه المنهجية الدقيقة في الإثبات لأنها عطّلت مشروع الوعي الذي ينادي به فقال: " الحقول المعرفية التي أهملت عمداً أثناء عملية المراجعة والتنقيح التي قام بها مؤسسو المذهب السني، لا يمكن إحياؤها واستثمارها مجدداً إلا بعد أن نكون قد أدركنا آليات الانحصار المذكور، وتحررنا من حبس القاعدة الإخبارية الهزيلة التي اعتمدها أولئك المؤسسون. لا سبيل إلى العلم الموضوعي دون طرق باب التاريخانية"(١)، فالمسألة لم تعد مرتبطة حقيقة الأمر بوجود المدرسة النقدية الحديثية، إنما الأمر الأهم عنده أن هذه المدرسة هي التي أجبرتنا على الإيمان بمبدأ الإخبار التشريعي، والتمحيص الذي أدركته هذه المدرسة: عطلنا عن القراءة التاريخانية العبقرية، والتي ستحل كل معضلاتنا، فيدعونا إلى التمسك بمنهجية يرى أن سبيل النجاة متعلق بها، وهي لم تستطع أن تُعرّف عن نفسها بشكل دقيق، ولم تجب عن إشكاليات القيم وإنتاج المعرفة لتكون ضمن الحقول المعرفية، منهجية تقوم على الفردية، والتأويل الواحدي، دون مسار محدد تصبح هي النجاة!

القضية الثانية: قصور المنهج لخصوصية المنشأ

يزعم العروي قاطعاً بأن منهج المحدثين كان منهجاً رائداً عند إثبات النص النبوي، لكنه لم يستطع الصمود ليغدوا مدرسة للنقد علمية يمكن أن يُعتمد عليها في نقد التاريخ، مذيلاً هذا القول بأدلة تبرهن على صحته.

فمنها: الشرائط الحديثية التي وضعها أئمة الجرح والتعديل للتأكد من صحة النص النبوي، فهذه الشرائط تدل على أنه يجب الأخذ من العدل، ومن شروط العدالة الإسلام، فكيف سنحكم مثلاً على التاريخ النصراني من هذا الباب، وإذا ضيقنا الدائرة، ذلك الأديب الذي اشتهر باللهو هل يمكن أن نعتمد عليه عند نقله للحدث التاريخي مثلاً. " ما المانع أن نجد في إيطاليا أو بولونيا من يكتب بنفس الخبرة والتخصص في موضوعات إسلامية وغير إسلامية انطلاقاً من مفردات لاتينية أو يونانية؟ ليس هذا أمراً ممكناً فقط بل هو حاصل، إلا أن مؤلفي الكتب عن خصوصية المنهج الإسلامي لا يعرفون ذلك. الإشكال الثاني هو: ما حدود هذا المنهج المؤسس على مفاهيم الخبر/ الشهادة/ التعديل؟ هل يمكن أن يصلح لدراسة تاريخ مصر الفرعونية حيث توجد شواهد لا شهادات، شواهد بقيت قروناً عديدة لغزاً مقفلاً؟ المنهجية المذكورة متميزة فعلاً، قائمة بذاتها، كافية شافية، ولكن في موضوعات خصوصية، والاكتفاء بها يعني الوقوف عند حدود

---

(١) العروي، عبدالله. (٢٠١٨م). السنة والإصلاح ص(١٥٩).

مرسومة"[١]. "الغرض إذاً من منهجية التعديل هو تحديد مسطرة ثابتة يتم بمقتضاها في كل جيل، ضم حافظ جديد، أو حفاظ جدد. فهي في الحقيقة والواقع مسطرة انتخاب فرد معين إلى الجماعة المعتبرة وفي الوقت نفسه مسطرة إقصاء المنتسب إليها بدون حق"[٢]، ثم نقل كلام البيهقي مدللاً على نتيجته التي بلغها، وفي كلام البيهقي ما ينفي هذه السطحية في التعامل مع المناهج الشرعية، قال البيهقي: "ولهذا المعنى توسّع من توسّع في السماع عن بعض محدِّثي زماننا هذا، الذين لا يحفظون حديثهم، ولا يحسنون قراءته من كتبهم، ولا يعرفون ما يُقرأ عليهم، بعد أن تكون القراءة عليهم من أصل سماعهم. وهو أنّ الأحاديث التي قد صحَّت أو وقعت بين الصحة والسقم – وقد دُوِّنت وكتبت في الجوامع التي جمعها أئمة أهل العلم بالحديث، ولا يجوز أن يذهب شيء منها على جميعهم، وإن جاز أن تذهب على بعضهم؛ لضمان صاحب الشريعة حِفْظَها، فمن جاء اليوم بحديث لا يوجد عند جميعهم، لم يقبل منه، ومن جاء بحديث هو معروف عندهم، فالذي يرويه اليوم لا ينفرد بروايته، والحجة قائمة بحديثه برواية غيره، والقصد من روايته والسماع منه أن يصير الحديث مُسَلْسَلاً بحدّثنا أو بأخبرنا"[٣].

فقصور المنهج عنده من جهتين: قصور الأداة، والتي ابتدأها بسؤال: هل باب النقد أقفل، أم ما يزال مفتوحاً، فيذكر العروي جوابين عن هذا السؤال، الأول بالإيجاب، والثاني بالنفي ثم يعلق على هذين القولين: "كلا الاستنتاجين مرفوض، إذ ينبني على فهم ناقص لمقصود الحديث الذي هو تعيين جماعة حفاظ الشريعة، أكثر مما هو طريقة عامة لنقد الرجال وشهادتهم في كل الظروف والأحوال"[٤].

واستدل العروي على ما ذهب إليه من خصوصية المنهج عند المحدثين ما ذكره ابن خلدون عند قوله: " التعديل هو المعتبر...". قال العروي:" هذا حكم واضح يحدد النطاق الذي يتعين فيه تطبيق منهج المحدثين"[٥].

الجهة الثانية: قصور في النظر: انتقد العروي مَن يقول بأن منهج المحدثين اكتفى بالنظر إلى ظاهر الأمور، وأرجع العروي أن الصنيع وجد حقيقة بعد أن خرج من أيدي المحدثين وتطاول عليه الأدباء، واستدل

---

(١) العروي، عبدالله. (٢٠٠٥م). مفهوم التاريخ ص(٢٠).

(٢) العروي، عبدالله. (٢٠٠٥م). مفهوم التاريخ ص(٢٠٨).

(٣) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. (١٩٧٠م). مناقب الشافعي (٢/ ٣٢١).

(٤) العروي، عبدالله. (٢٠٠٥م). مفهوم التاريخ ص(٢١١).

(٥) العروي، عبدالله. (٢٠٠٥م). مفهوم التاريخ ص(٢١٤).

العروي على قوله بممارسة المحدثين في النظر إلى الغريب والمضطرب، فلم يكتفوا بالظاهر، بل هذا تجاوز نقدهم الظاهر ليصل إلى الباطن وأورد قول ابن الصلاح: " قد وضعت أحاديث طويلة يشهد بوضعها ركاكة ألفاظها ومعانيها"(١).

والقضية الجوهرية عند العروي بحسب نصوصه السابقة في دعواه والتي أدت به إلى القول بخصوصية المنهج هي قضية: الجرح والتعديل، والشواهد التي تفتقد إلى وجود شهادات. وفي علم الجرح والتعديل يتناول: أولاً: مسألة العدالة، وثانياً: مسألة ضبط الراوي، ولكل مسألة شروط متعلقة بها، ولعل من أبرز شروط العدالة: الإسلام، واجتناب الفسق، لا سيما الشرط الأول فإن الدكتور قد أشار إليه إشارة عابرة للدلالة على القول بالخصوصية، والحقيقة أن مسألة الإسلام عند أهل الحديث ليست هكذا مطلقة، فإن هناك شروطاً لتحمل الراوي وليس من شروطها الإسلام، وهناك شروطاً لأداء الراوي ويشترط فيها الإسلام، ولا أريد الخوض أكثر في تفاصيل المصطلح، وإنما أردت الإشارة فقط إلى السبب وراء القول بخصوصية المنهج؛ لأن محاكمة هذه المنهجية إلى الميدان الذي انطلق منه مغالطة، والأصل أن ننظر لمسألة المنهج عند تطبيقه في ميادين أخرى لنفحص إمكانية الإنتاج من عدمها، وهذا أمر لا يخفى على مشتغل بالعلوم المعرفية، فضلاً عن الدكتور العروي، وأن الطريقة المثلى هي أن نأخذ معالم هذا المنهج في الحكم على الرجال مثلاً ونخضعه للتجربة في علم التاريخ مثلاً ثم ننظر حينها هل يمكن أن يصبح منهجاً عاماً يمكن الاعتماد عليه؟ فميزان المحدثين في الجرح والتعديل هو بلا شك خاص لظروف خاصة متعلقة بالتشريع، لكن عمومية مبدأ الجرح والتعديل هو الذي يمكن أن يجرب في ميادين أخرى لنبرهن على صلاح المنهجية في تنزيلها على علم التاريخ، وإن هذا لعجيب من أمثال الدكتور أن يجنح إلى مثل ما جنح إليه، وهو الذي يؤمن بالتاريخانية لتكون حكماً في قراءة الواقع وتأويلاته، أليست التاريخانية ستنظر إلى جوانب مختلفة لتحقق معنى الإنسان وإنسانيته متعلقة بالحدث وظروفه!

وقضية الجرح والتعديل وقياسها بالشهادة لم تكن أحكاماً جاهزة، تم تنزيلها على الرواة جزافاً، إنما كانت نتيجة للنقد الحديثي الذي مارسه أئمة النقد ليخرج لنا فرعاً من فروع علم الحديث تحت مسمى (الجرح والتعديل) وهذا ظاهر في تطبيقاتهم.

وهذه بعض من المنهجيات التي طبقها أهل الحديث يمكن استثمارها في المنهجية الإنتاجية:

---

(١) ينظر: العروي، عبدالله. (٢٠٠٥م). مفهوم التاريخ ص(٢١٠).

منها: أن قضية قبول الحديث من المخالف كانت منهجاً يمكن الاحتذاء به، واستحضاره في قبول الشهادات التاريخية بحسب الضوابط الذي يفرضها ميدان التاريخ، فشهادة المخالف ربما تكون في بعض الأحيان أشمل للصورة؛ لكن العروي قزم هذا المنطق وجعله منطقاً انتهازياً، يستعمل في الانتصار للمذهب والطائفة، وإذا كان النقد موجهاً للطائفة سلك صاحبها السلوك العقلي في النقد، وجعل من ذلك صورة نمطية في المنهجية الحديثية عندما قال: " ومن السهل أن نلاحظ أن المؤرخ العربي يلجأ إلى هذا النوع من النقد – يعني النقد العقلي – فيما يخص أقوال الخصم المخالف له في الرأي، أما مع أنصار المذهب الوحيد فلا يتعدى حدود طريقة الجرح والتعديل"[١]، إشارة منه لقصور المنهجية النقدية لدى المحدثين لأنها تكتفي بظاهر الإسناد. وهذا إمام النقد يحيى بن معين عندما سُئل: " عن سعيد بن خثيم الهلالي؟ فقال: شيخ كوفي ليس به بأس ثقة. فقال رجل ليحيى: شيعي؟ قال: وشيعي ثقة، وقدري ثقة"[٢]. فهذه قضية جوهرية في النظر إلى الرواية التي ينظر إليها الناقد، فالمعنى عند النقد هي الصورة الكلية لصحة الرواية ونقدها، سنداً ومتناً، فالفحص عملية مقارنة، وتأكيد صحة، تكون عامة ومستوعبة، وهذه القضية معززة للموضوعية التي نادت بها أكثر مدارس النقد العصرية.

وكذلك لم تكن المنهجية الحديثية منحازة، لطرف دون طرف، كما ألمح الدكتور العروي بقوله: "الغرض إذاً من منهجية التعديل هو تحديد مسطرة ثابتة يتم بمقتضاها في كل جيل، ضم حافظ جديد، أو حفاظ جدد"[٣]، وهذه عبارة تدل على نقص في التصور والتوصيف، فهل أصبح الهم عند النقاد منحازاً لإضافة حفاظ جدد في كل جيل، ولكل مرحلة، أهكذا كان منهج النقد الحديثي! فأين الاستنطاق الذي دعا إليه الدكتور كثيراً، وأراد من الجميع ألا يكونوا جامدين اتجاه النصوص التراثية، أهذا سبيلها!!

قال يحيى بن معين: " عِصمة بن محمد الأنصاري، إمام مسجد الأنصار ببغداد، قال: كان كذاباً، يروي أحاديث كذب، قد رأيته، وكان شيخاً له هيئة ومنظر، من أكذب الناس"[٤]، وقال أيضاً: "كان أبو نعيم إذا ذكر إنساناً فقال: هو جيد، وأثنى عليه فهو شيعي، وإذا قال: فلان كان مرجئاً فاعلم أنه كان صاحب

---

(١) العروي، عبدالله. (٢٠١٧م). العرب والفكر التاريخي ص(٩٥-٩٦).

(٢) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين. (١٩٨٨م). سؤالات ابن الجنيد ص(٤٢١).

(٣) سبق صـ(١٣).

(٤) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين. (١٩٨٨م). سؤالات ابن الجنيد ص(٤٤٠).

سنة لا بأس به"[١]، وأبو نعيم هو الإمام المُقدّم في الحديث ورجالاته، وابن معين أحد تلامذته[٢]، ومع ذلك ينتقده بهذا النقد، ولم يمنعه التتلمذ عن الإنصاف، أفلا يمكن استنطاق ذلك كمنهج نقدي عام؟

فتوصيف العروي لمنهج المحدثين تنقصه الدقة، لأننا في التعامل مع شتى العلوم نفرق بين المنهج، وبين التطبيق، ولو ضربنا مثالاً بعلم المنطق فالمنهج: "آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في التفكير"[٣]، وفي التطبيق تختلف المقدمات تركيباً وصياغة وعدداً بحسب خصوصية كل علم. وهذا التفريق كان حاضراً في أذهان أئمة الحديث، لأنهم كانوا يفرقون بين خصوصية التطبيق، وعالمية المنهج، قال الإمام أحمد: " إذا روينا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد"[٤]، وهذا الأمر لم ينظر إليه الدكتور العروي في نقده وتناوله للمنهجية النقدية لدى المحدثين. وكانت استثناءات الأئمة في التطبيق متعددة، ودقيقة غاية الدقة، فليس كل ثقة يقبل حديثه مطلقاً، مع أن المنهجية تقول الضبط شرط للقبول، وبحسب زعم الدكتور فإن علم الجرح والتعديل سيكفينا في هذه القضية، فكم من راوي وجدناهم يصفونه بأنه ثقة، فإذا نقدوا حديثه أسهبوا في أمره، فهذا " أُنيس بن أبي يحيى، ثقة مأمون، إلا أنه في أهل بيته ضعيف"[٥]، وهذا مسلك دقيق جداً، ولو كان الأمر مبني على الظاهر – كما يزعم بعضهم – لقبل حديث هذا في أهل بيته!

والمقصود من كل ذلك أن زعم خصوصية المنهج هي مغالطة علمية، فالخصوصية المتناولة في هذه القضية هي خصوصية تطبيق لا منهج كما زعم، وبينهما فرق يدركه المطالع؛ لأن الرواة المعنيين هنا هم رواة الحديث، وهم يختلفون بلا شك عن رواة التاريخ، ورواة العربية، ورواة الفلسفة، وغيرها.

والعلوم قاطبة في بنائها تشابه شديد، ووصولها المعرفي متقارب إلى حد ما، وإنما في تطبيق كل فن له علائقه التي تتحكم في طريقة سيره، والحكم على جزئياته، ولا أحسب أن أحداً يخالف في هذا النظر.

---

(١) ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين. (١٩٨٨م). سؤالات ابن الجنيد ص(٤٦٩).

(٢) ينظر: المزي، يوسف بن عبدالرحمن. (١٩٨٠م). تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٣/ ١٩٧).

(٣) الأخضري، عبدالرحمن الجزائري المالكي. (٢٠٠٦م). السلم المرونق في علم المنطق شرح ناظمها ص(٤٦).

(٤) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب. الكفاية في علم الرواية ص(١٣٤).

(٥) الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله. (١٩٨٨م). سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة ص(٨٥-٨٦).

فترتب على قضية الخصوصية عند العروي القول بقصور المنهجية عن الإنتاج؛ لتتعاطى مع علوم أخرى وميادين جديدة.

ومن أوجه استثمار المنهجية النقدية الحديثية: ما قاله الدارقطني عندما "سُئل عن الحديثِ إذا اختلف فيه الثقات؛ مثل أن يروي الثوري حديثاً، ويخالفه فيه مالك، والطريق إلى كل واحد منهما صحيح؟ قال: ينظر ما اجتمع عليه ثقتان يحكم بصحته، أو جاء بلفظة زائدة تثبت، تقبل منه تلك الزيادة، ويحكم لأكثرهم حفظاً وثبتاً على من دونه"(١).

ومنها: قضية التفرد، وعدم وجود راوي أو رواية أخرى تعضد ما رواه الراوي أو ما قاله من زيادات فهي محل نظر وتمحيص عند أئمة هذا الشأن، وقد استفاض ابن حبان في جرح كثير من الرواة بهذا الأمر في كتابه المجروحين، ومنهم على سبيل المثال: محمد بن عقبة فقد قال عنه: "منكر الحديث ينفرد عن أبي حازم بما لا يشبه حديثه، لا يحتج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بأوابد!"(٢)، "ولم ينتصف القرن الثاني إلا وقد دُوّن كل شي، واشتهرت الأحاديث، وصار من يأتي بشيء جديد ليس عند غيره يكون موضع استنكار واستغراب، كما قال الذهبي متحدثاً عن طبقة شيوخ الأئمة – وهم الذين عاشوا في النصف الثاني من القرن الثاني وأدركوا شيئاً من الثالث–، وطبقة شيوخهم: (وقد يسمي جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثل هشيم، وحفص بن غياث: منكراً، فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا النكارة على ما انفرد به، مثل عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا: هذا منكر). وقال أيضاً في حديثه عن طبقة أتباع التابعين: (ويندر تفردهم، فتجد الإمام منهم عنده مئتا ألف حديث، لا يكاد ينفرد بحديثين، ثلاثة، ومن كان بعدهم: فأين ما ينفرد به؟ ما علمته، وقد يوجد)"(٣).

القضية الثالثة: قصور الرواية الشفوية مقابل الوثيقة التاريخية

وهذه القضية هي إحدى ركني الخصوصية التي قال بها العروي عن منهج المحدثين، فهناك شواهد تفتقد إلى وجود شهادات – على حد قوله.

---

(١) السلمي، محمد بن الحسين أبو عبد الرحمن. (١٤٢٧هـ). سؤالات السلمي للدارقطني ص(٣٦٠).

(٢) ابن حبان، محمد بن حبان البُستي. (١٣٩٦هـ). المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٢/ ٢٧٩).

(٣) اللاحم، إبراهيم بن عبدالله. (٢٠١٨م). بحث الأصل العام في الأحداث التاريخية ضمن كتيب ثلاث رسائل في علوم الحديث ص(٢٢).

وهذه الإشكالية في حقيقة الأمر تفتقد إلى العمق، إذ إن العروي يوحي بكلامه السابق بأن وجود الشواهد دون شهادات يعني خللاً منهجياً في تعاطي المدرسة الحديثية مع الأحداث والروايات؛ وهذه الإشكالية وجدت بسبب انتمائه لشكل من أشكال التاريخانية والتي ترى بأن الإركيلوجيا(١) هي الوثائق التي يمكن الاعتماد عليها، فقوة الشهادة مهما ارتفعت فهي أقل درجات الوثيقة.

وهذه الإشكالية لا يوجد عليها حجة برهانية، إنما خطابات جدلية، فإن الوثائق تنقسم إلى أقسام متعددة منها: شهود العيان الذين يعاينون الأحداث ويشهادونها، فهنا يكون التوثيق عن طريق الروايات الشفوية، ثم الاعتماد على الأماكن التي أُعدت لحفظ مثل تلك الوثائق كالمكتبات والأرشيفات، وغيرها(٢). يقول لانجلوا وسنيوبوس(٣): "التاريخ يصنع من وثائق. والوثائق هي الآثار التي خلفتها أفكار السلف وأفعالهم"(٤)، وفسروا الوثائق فقالوا: "والوقائع في التاريخ على نوعين: الموضوعات المادية التي كانت على صلة بالناس، والنقول traditions الشفوية أو المكتوبة التي مرت من خلال الوسيط النفساني للغة، مضافة إليه، في حال النص، علامة مكتوبة من نوع نفساني"(٥)، وهذا يدل على أن الشهادة والشواهد المادية في درجة واحدة عند النظر للوثائق؛ إلا أن تقوم قرينة تدل على خلاف ذلك، وأصرح من ذلك ما قالاه لانجلو وسنيوبوس: " فإن كان الأمر أمر رواية أحداث حديثة نسبياً لم يمت بعد كل شهودها، كان ثم وسيلة هي سؤال الأحياء من الشهود، وعلى هذا سار ثيو كيديس وفرواسار وغيرهما منذ العصر القديم حتى يومنا هذا... أما إذا اتصل الأمر بأحداث قديمة، لم يستطع أحد من الأحياء رؤيتها ولم تحتفظ الروايات الشفهية بأية ذكرى عنها، فلا وسيلة

(١) وهو علم يهتم بالكشف عن الآثار المادية للثقافات القديمة بما فيها الآثار المكتوبة ودراستها. ينظر: عامري، سامي. (٢٠٢١م). الوجود التاريخي للأنبياء وجدل الأركيلوجي ص(٣٩).

(٢) ينظر: صهود، محمد. (٢٠١٦م). بحث مفهوم الوثيقة التاريخية بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسية ص(٩٢).

(٣) اشتركا في كتابة المدخل إلى دراسة التاريخ، فالأول هو: شارل فكتور لانجلوا، مؤرخ وباحث في منهج التاريخ وتاريخ فرنسا، ولد في سنة: ١٨٦٣م، ومات في سنة: ١٩٢٩. والثاني هو: شارل سنيوبوس، واهتم بالمنهج التاريخي، وتدريس التاريخ في فرنسا، ولد في سنة: ١٨٥٤م، ومات في سنة: ١٩٤٢م. ينظر: بدوي، عبدالرحمن. (١٩٨١م). النقد التاريخي ص(١١-١٣).

(٤) ينظر: لانجلوا، وسيبونوس. (١٩٨١م). المدخل إلى الدراسات التاريخية. (ضمن كتاب النقد التاريخي جمع عبدالرحمن بدوي) ص(٥).

(٥) بدوي، عبدالرحمن. (١٩٨١م). النقد التاريخي مقدمة المدخل إلى الدراسات التاريخية ص(ب). ينظر: صهود، محمد. (٢٠١٦م). بحث مفهوم الوثيقة التاريخية بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسية.

إلا جمع الوثائق من مختلف الأنواع، خصوصاً المكتوبة، الوثائق المتصلة بالماضي البعيد الذي يعني المؤرخ بالبحث فيه"[١].

وحقيقة موضوع التاريخ اكتشاف العلائق للوصول إلى القواعد والسنن، تبدئ بجمع الوثائق وتنتهي بإيجاد الروابط، وهذه العملية المركبة تمر بخطوات متعددة، وتواجه صعوبات كثيرة، تنبه لها كبار المنهجيين، ويرى لانجلوا أن الوقائع أمور ماضية لا يمكن إدراكها بالطرق المباشرة، فنحتاج حينئذ إلى آثار تدل عليها[٢]، ولم نجد عنده حصراً لهذه الآثار، وإنما حصر ذلك بعض التاريخانيين فجعلوا معنى الأركيلوجيا في الأثر المادي المراد في أذهانهم، فالتاريخانيون يجعلون الوثائق هي المحفوظات الرسمية، والآثار (أركيلوجيا) هي محور الوثيقة؛ لذلك نجد العروي ينتقد كل ما يخرج عن هذا التصنيف، ويجعل وثائق المحدثين وثائق أقل درجة، ومن هنا جاءت رؤيته لقصور منهج المحدثين، فلم يكن نابعاً من علة منهجية أصيلة، إنما محاكمة إلى منهج التاريخانيين، والتاريخانيون يختلفون مع منهج المحدثين من جهتين:

الجهة الأولى: تحديد الوثيقة التاريخية، وهذا تحديد يفتقد إلى التبرير المنهجي، والذي يجعل الوثيقة التاريخية قاصرة، مما ينتج عنه قصر النظر الذي سينجم عنه قصور القراءة وذلك لمحدوديتها.

الجهة الثانية: بأن المناهج التاريخية التي تعتمد على تحقيق الوثيقة فقط قاصرة؛ لأنها تفتقر إلى القراءة النقدية الشاملة. وهذا القصور غير مبرر أيضاً. لذلك نجده يخلط بين المدراس الإسلامية النقدية، دون تمحيص للمعرفة التي تتناولها والآلية التي تستخدمها، وموضوعها المعرفي.

والمتأمل في العلوم الإسلامية سيجد أنها علومٌ عالمية من حيث المنهج الموضوعي، مكملة لمن سبقهم في الزمان، وهي علوم متكاملة من حيث حدودها الموضوعية، ففيها ما يستعمل لنقد الوثيقة (كمنهج المحدثين) ثبوتاً وعدماً، وفيها ما يستعمل للقراءة النقدية للوثيقة (كمنهج الأصوليين) قراءة وتحليلاً، ولا تتم الثانية إلا بعد استكمال النظر في الأولى، وهذا ما ذهب إليه مارو[٣]، فهو يرى بأن النقد القبلي للوثيقة هو المحدد لمصداقية الوثيقة، ويزيد احتمال حدوث الحدث المقر في الوثيقة كلما اجتمعت قرائن متعددة حتى

---

(١) لانجلوا، وسيبونوس. (١٩٨١م). المدخل إلى الدراسات التاريخية. (ضمن كتاب النقد التاريخي جمع عبدالرحمن بدوي) ص(٦-٨).

(٢) لانجلوا، وسيبونوس. (١٩٨١م). المدخل إلى الدراسات التاريخية. (ضمن كتاب النقد التاريخي جمع عبدالرحمن بدوي) مقدمة المدخل ص(ب).

(٣) هنري مارين مارو، ولد في سنة: ١٩٠٤م، ومات في سنة: ١٩٧٧م، وهو أستاذ جامعي ومؤرخ فرنسي. ينظر: ويكبيديا.

يصل بعضها إلى اليقين، وهو ما غفل عنه العروي، وألزم تلك العلوم بسلوك المنهج التاريخاني، كما أن المؤرخ يحتاج في عمليات النقد علوماً مساعدة استعملها المحدثون: كعلم الخط، والتحقيق، وفقه اللغة[١].

وإذا اعتبرنا بأن الوثيقة الشفهية المعتمدة على الشهادة هي أحد أنواع الوثائق التي أعمل المحدثون عليها المنهج النقدي لتتبين صحتها أو ضعفها فلا يعني ذلك أن المنهج مقتصراً على الوثيقة الشفهية، والبحث الجاد يكمن في إخضاع الوثائق الأخرى كالأركيلوجيا ونحوها إلى المنهج النقدي الحديثي؛ ليتبين بعدها مصداقية الحكم المنهجي على العملية النقدية أو تراجعها إلى الميدان الذي انطلقت منه، وكل ذلك لم نجده عند عبدالله العروي إلا عبر مقطوعات خطابية لا تؤدي إلى شيء من البرهان الذي يريد أن يصل إليه.

إن المناهج النقدية الإسلامية جعلت من وجود الشاهد تقوية على صحة الشواهد، فهذا أبو زرعة يقول: "حديث رواه محمد بن أيوب بن سويد الرملي عن أبيه عن الأوزاعي قال حديث: (بارك لأمتي في بكورها)؟ قلت –البرذعي–: نعم. قال أبو زرعة: مفتعل. ثم قال: كنت بالرملة، فرأيت شيخاً جالساً بحذائي إذا نظرت إليه سبح، وإذا لم انظر إليه سكت، فقلت في نفسي، هذا شيخ هو ذا يتصنع لي. فسألت عنه؟ قالوا: هذا محمد بن أيوب بن سُويد. قلت لبعض أصحابنا: اذهب بنا إليه فأتيناه فأخرج إلينا كتب أبيه أبواباً مصنفة بخط أيوب بن سُويد، وقد بيض أبوه كل باب، وقد زيد في البياض أحاديث بغير الخط الأول، فنظرت فيها فإذا الذي بالخط الأول أحاديث صحاح، وإذا الزيادات أحاديث موضوعة ليست من حديث أيوب بن سويد. فقلت: هذا الخط الأول خط من هو؟ فقال: خط أبي. فقلت: هذه الزيادات خط من هو؟ قال: خطي. قلت: فهذه الأحاديث من أين جئت بها؟ قال: أخرجتها من كتب أبي. قلت: لا ضير أخرج إليّ كتب أبيك التي أخرجتَ هذه الأحاديث منها. قال أبو زرعة: فاصفّر لونه وبقي. وقال: الكتب ببيت المقدس. فقلت: لا ضير أنا أكتري، فيجاء بها إليّ، فأوجه إلى بيت المقدس، واكتب إليّ من كتبك معه حتى يوجهها، فبقي ولم يكن له جواب. فقلت له: ويحك، أما تتقي الله. ما وجدت لأبيك ما تفقّه به سوى هذا. أبوك عند الناس مستور، وتكذب عليه، أما تتقي الله، فلم أزل أكلمه بكلام من نحو هذا، ولا يقدر لي على جواب"[٢].

قال السخاوي: " لما أظهر بعض اليهود كتاباً، وادعى أنه كتاب رسول الله ﷺ بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة ﷺ وذكروا أن خط علي ﷺ فيه، وحمل الكتاب في سنة سبع وأربعين

---

(١) ينظر: صهود، محمد. (٢٠١٦م). بحث مفهوم الوثيقة التاريخية بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسية ص(٩٣-٩٤).

(٢) الرازي، عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد. (٢٠٠٩م). سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ص(١٢٨-١٢٩).

وأربع مائة إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي وزير القائم، عرضه على الحافظ الحجة أبي بكر الخطيب، فتأمله ثم قال: هذا مزور. فقيل له: من أين لك هذا؟ قال: فيه شهادة معاوية، وهو إنما أسلم عام الفتح، وفتح خيبر كان في سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ، وهو قد مات يوم بني قريظة، قبل فتح خيبر بسنتين، فاستحسن ذلك منه، واعتمده وأمضاه، ولم يجز اليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره"[١].

فبان بذلك أن المحدثين لهم ممارسات مع الوثائق المادية، وكذلك مع شهادات شهود العيان، ويستطيع من أراد التوسع أن يصف دقة منهج المحدثين في هذا الباب بما لا يتسع له مقام البحث الذي بين يدي.

المبحث الرابع: نقد النموذج المعرفي

إن المناهج لا يمكن أن تقاس بظواهر حروفها، وإنما إلى ما ترمي إليه، وهي آليات توظف وتمارس في الميدان الذي هي فيه بحسب ما يستوجب ذلك الميدان، لا أن يكون الميدان ذاته حكماً على تلك الآليات، لإطلاق الزعم بعدم شموليتها، فتصبح عاجزة عن الدخول إلى ميادين أخرى، وتوظيفها في اشتغال علمي مختلف، وهذا الأمر لم يفعله مدعون الحضارة اليوم، إذ إن أنصاف النظريات التي لم تثبت حقيقتها بعد، توظف لتكون تفسيراً شاملاً للحياة بجزئيها الديني والدنيوي، وهو إحدى معضلات الواقع الذي نعيشه، يبين ذلك ما نواجه في ترجمة المصطلحات فإن الإشكالية اليوم بأن كثيراً من المصطلحات الفلسفية لم تثبت أركانها بعد، وما زالت في طور التشكل والنضج، وللمصطلح الواحد في كل وقت استعمال لم يكن مستعملاً من قبل، وليس حالها كحال الفلسفة اليونانية؛ لأن تلك فسلفة قد استقرت، ولزمتها صفة الثبات[٢].

ومن هذا: النموذج المعرفي الذي تبناه العروي، فإنه يحاط به الكثير من المشكلات، بل إن الأوراق العلمية الحديثة ترى أن هذه المدرسة قد فشلت فشلاً ذريعاً في جعل التاريخ معرفة مستقلة[٣]، ووجهت لها انتقادات صارمة "من قبل نخبة الفلاسفة والمفكرين أمثال: ليفي ستراوس، وكارل بوبر، ونيتشه، وفوكو، والتي ترى فيها مذهباً دوغمائياً يتسم بالفقر والبؤس، ومطبوع بآفة الحشو والتكرار، وملتبس بعبادة الواقع الحداثي، ولا يساعد على التوقع ومعرفة المستقبل"[٤]، حتى بلغ شتاتها في تحديد مصطلحها.

---

(١) السخاوي، محمد بن عبدالرحمن. (٢٠١٧م). الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ ص(١٠١).

(٢) ينظر: السيف، خالد بن عبدالعزيز. (٢٠١٦م). إشكالية المصطلح النسوي ص(٥١).

(٣) ينظر: بيزر، وفريدرك. (٢٠١٩م). بحث في التاريخانية ص(٥).

(٤) ينظر: عيساني، خديجة. (٢٠١٥م). تأصيل خطاب النقد الإيديولوجي في مشروع عبدالله العروي ص(٨٢).

وتلك المناهج التاريخانية تعاني من أزمات متعددة، فبول ريكور[١] – على سبيل المثال – مفكراً اعتنى في بعض الجوانب بالتاريخ، وكان يتبع المنهج المعرفي الذي يصل إلى الوعي (الظاهراتية)، والقصدية (الهرمنطيقيا)، عبر ثالوث: الفهم، والتفسير، والنقد[٢]؛ حيث إن العملية النقدية لم تتخذ موضعاً محدداً، فهل هي عملية قبلية قبل الفهم، أو عملية بعدية تأتي بعد التفسير؟ والتطبيقات العملية عندهم تدل على الثاني دون الأول، وهذا يعارض العملية النقدية عند المحدثين، والتي تجيء عملية النقد أولاً من خلال الصنعة الحديثية الرائجة، وربما تجيء ثانياً إذا كان ظاهر الإسناد الصحة، لذلك أُطلق عليها والحالة هذه مصطلح التعليل، لما فيه من التكرار وإعادة النظر.

ناهيك عن استجرار المدارس البائدة في الأمة الإسلامية وإلباسها لبوس العلم والجدية، يتجلى هذا الأمر في هذا النص للدكتور العروي، والذي يبين فيه معنى أن يكون التاريخ هو الخالق رافضاً التفاسير الميتافيزيقية والإيمانية، يقول العروي: "إذا كان كل حادث يقع بمشيئة الله، ما فائدة سرد الحوادث في حين أن عملية فهم التاريخ والسياسة مرتبطة بقدر من العلمانية"[٣]، وهذا النص يكفي الواعي أن يقرؤوه ليدرك معنى التحديث الذي يراه الدكتور في مشروعه، وأزمة التفريق بين الكوني والشرعي في خلق الله، والجعل من الوجود الكوني مبرراً لانتهاك الشرعي، وهي في الحقيقة إشكالية قديمة قُتلت بحثاً وتفنيداً، إلا أنه في زماننا لُبّست العبارات بلبوس الحضارة، وبُدّلت الألفاظ حتى ظُن بإنها إشكالية جديدة تخص عصرنا.

---

(١) بول ريكو ولد سنة: ١٩١٣م، ومات سنة: ٢٠٠٥م، أسر في الحرب العالمية الثانية، ودرّس في عدد من الجامعات منها: السوربون، وكولومبيا، وكتابه الزمان والسرد يصف العلائق الإشكالية بن النص والفعل. ينظر: مقدمة المترجمَين لكتاب الزمان والسرد، الحبكة والسرد التاريخي.

(٢) ينظر: ريكور، بول. (٢٠٠٦م). الزمان والسرد الحبكة والسرد التاريخي مقدمة المترجمَين ص(٨).

(٣) ينظر: عيساني، خديجة. (٢٠١٥م). تأصيل خطاب النقد الإيديولوجي في مشروع عبدالله العروي (٦١). ومن الغرائب أن الباحث أحال على موضع هذه العبارة من كتاب العروي، عبدالله. العرب والفكر التاريخي ص (٥٤) هامش(٨)، في الطبعة الرابعة من المركز الثقافي العربي بالدار البيضاء، ولم أظفر على هذه الطبعة، وعندما وقفت على الطبعة الخامسة الصادرة عام ٢٠٠٦ من المركز الثقافي العربي بالدار البيضاء قد حذف أول العبارة مبتدئاً العبارة بقوله: " عملية فهم التاريخ والسياسة مرتبطة بقدر من العلمانية". وهذه الجملة هي عجز العبارة فأصبحت في الخامسة صدراً، وهي كذلك في الطبعة التي بين يدي من إصدارات المركز الثقافي للكتاب بالدار البيضاء الطبعة الأولى عام ٢٠١٧م، ص(٦١) هامش(٨)، وأغلب الظن أن العروي حذف صدر العبارة التي في الطبعة الرابعة، مكتفياً بعبارة حمالة للأوجه.

وقديماً عندما بدأ الإعجاب بالفلسفة اليونانية، وأصبح التشدق بمصطلحاتها يدل على الوعي والعلم، نقد ذلك ابن قتيبة ببيان واقع الحال آنذاك فقال: " وأرفع درجات لطيفنا أن يطالع شيئاً من تقويم الكواكب، وينظر في شيء من القضاء وحدِّ المنطق، ثمَّ يعترض علَى كتاب الله بالطعن وهو لا يعرف معناه، وعلى حديث رسول الله ﷺ بالتكذيب وهو لا يدري من نقله، قد رضي عوضاً من الله ومما عنده بأن يقال: فلان لطيف، وفلان دقيق النظر، يذهب إلى أن لُطف النظر قد أخرجه عن جملة النَّاس وبلغ به علم ما جهلوه؛ فهو يدعوهم الرَّعاع والغُثاء والغُثْر، وهو لعمر الله بهذه الصفات أولى، وهي به أليق؛ لأنه جهل وظنَّ أن قد علم"(١).

وكيف يطلب الدكتور القطيعة مع تراث لم يحسن قراءته، ولم يستوعبه، ولو أن هذا الطلب جاء بعد تفحص تام، وخطوات علمية سليمة، لأصبح للرأي وزنٌ، وللقول اعتبارٌ، إنما قراءته كانت مؤدلجة= النتيجة بينّة تمام البيان قبل التفتيش والتنقيب.

فعندما تحاكم قضية منهجية بأداة منهجية دخيلة دون تمام المعرفة بالقضية المنهجية موضع البحث تكون النتيجة: الوقوع في شرك المغالطات التي لا تنتهي، حتى يصبح المنهج دراسة المغرب العربي وينتهي بتعميم لكل نواحي بلاد المسلمين، كواقعة الشيخ الذي اعترض على تعطيل حد من حدود الله بقصة خرافية(٢).

---

(١) الدينوري، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة. (١٩٨١م). أدب الكاتب ص(٦).

(٢) ونصها: " ومن نافلة القول أن هذا الموقف الصارم لم يفقهه أحد من العلماء التقليديين لسبب ظاهر وهو عدم اطلاعهم بالعمق الكافي على العلوم الحديثة، ﷺفالنظام الفكري المتفشي ما زال يتضمن الاعتقاد في السحر وأعمال الجن بل التيار السلفي نفسه اضطر إلى التراجع في هذا الميدان. مع ما كان يسميه بالدين الخرافي وأصبح من العبث فصل السلفية كما كانت في عنفوانها عندما حاربت الحكم الأجنبي عما آلت إليه في ظل الحكم الوطني. وهكذا نرى المختار السوسي وهو سلفي النزعة وذو فطنة وفكر حاد يسوق كلاماً حول الرجم بالحجارة ثم يعلق: (وكأني بأحد المتعاقلين من أبناء اليوم السذج الذين لا يؤمنون إلا بالمحسوسات الملموسات) ثم يذكر أعمال ساحر عجيب كان يعيش في مدينة أكدير إلى غاية ١٣٨٠هـ – ١٩٦٠م – ويؤلف سيرة والده الذي كان رئيس زاوية درقاوية في الجنوب، على النمط القديم بعداد الكرامات والأقوال والإشارات.. ويعلق: (الدين الخرافي أفضل من لا دين أصلاً..) وفي هذا القول دعوة إلى موقف المتزمتين بالضبط، الذين عارضوا الدعوة السلفية قائلين: (إذا فتحنا باب الاجتهاد سننتهي حتماً إلى الإلحاد)". العروي، عبدالله. (٢٠١٧م). العرب والفكر التاريخي ص(٤٢).

وفي الحقيقة العروي يرمي إلى مسألة أخرى، ليست متعلقة بثبوت النص وصحته، فهذه مسألة لا تهمه كثيراً، والأهم: تحليل الوثيقة من حيث كونها وثيقة، لا من حيث صحتها، بان ذلك في قوله عن نهج البلاغة: "يبدو لنا النقد التقليدي (الجرح والتعديل) الذي احتقره المستشرقون وقالوا إنه مجرد نقد خارجي لا ينفذ إلى صلب القضايا، في ضوء جديد ويكتسي قيمة حقيقية. إن التواتر، اتصال السند، هو الذي ينشئ ويضمن الوحدة التي أشرنا إليها، وذلك بصرف النظر عن شخصية الراوي. لنأخذ مثلاً محتوى نهج البلاغة المنسوب للإمام علي. لا يهمنا كثيراً أن نعرف من حرّره بالفعل وفي أي قرن، المهم هو أن وجود الكتاب دليل على وحدة عضوية بين مروياته، على منطق مكون لرؤية متميزة للكون ولتاريخ الإسلام، ولشخصية علي بن أبي طالب، رؤية كانت بمثابة مثل أعلى خلال القرن الرابع الهجري. وهذه هي التي يجب توضيحها. يبقى لازماً علينا البحث في لغة الكتاب، في أسلوبه، في العبارات والتراكيب، في المصادر والإحالات، إلخ، كل هذه الدقائق لا غنى عنها، لكن كمدخل فقط لا تعوض على الدراسة الأساسية وهي دراسة أدلوجة الكتاب"(١).

وها هنا عدد من القضايا التي يجب بيانها:

أولاً: شخصية الراوي قضية معتبرة عند المحدثين، والأمثلة المذكورة في ثنايا هذا البحث خير دليل على ذلك.

ثانياً: من يقول بأن نهج البلاغة لا يمكن إثباته عن الإمام علي ﷺ، فيلزمه بأن القراءة التاريخية لا ينبغي أن تكون متجهة إلى عصر الخليفة الراشد، إنما إلى العصر الذي كُتب فيه الكتاب، ويحلل ذلك العصر بما ورد فيه.

ثالثاً: كذلك لا يجعل من نهج البلاغة حالة شمولية عن القرن الرابع، بل تصنف ضمن إطار واسع وشامل حول الحالة الثقافية في ذلك الزمان، ونهج البلاغة ممارسة من ممارساته، وربما تكون ممارسة فردية، وكل تلك الاحترازات نذكرها لافتقارنا إلى مسألة الإثبات والنفي لذات النص، فالتحليل أخذ موضع المستشكل أكثر من موضع المقرر حتى نستطيع أن نوجه القراءة التاريخية بشكلها الصحيح، وحتى نبلغ

---

(١) العروي، عبدالله. (٢٠١٧م). الإيدلوجيا العربية المعاصر ص(١٣٨).

إلى مرحلة المؤرخ الذي تحصل عنده " الوعي بالتغير"(١)، فاتضح من ذلك بأن المسألة عنده لا تكرث بآليات الإنتاج التاريخي، إنما الذهاب إلى الأعمال الفردية وجعلها محلاً للانطلاق والتعميم.

ويؤكد العروي هذا المنهج المهتز بقوله: "ولو عثرنا اليوم على قصيدة طويلة، لم تسجل من قبل، تروي أخبار المهدي بن تومرت في بداية أمره وتتضمن أنباء مخالفة لما نقله المؤرخون في فترة لاحقة، هل يصح أن نتولاها كلياً، ونعتبرها عين الحق؟ أقصى ما يصح لنا هو أن نضع الروايتين جنباً إلى جنب في انتظار كشف أثري مادي يرجح الواحدة على الأخرى. قواعد التمحيص التي ذكرناها موقوتة إذاً، تخص مرحلة الانتقال من الشفوي إلى الكتابي، متى تم ذلك الانتقال. لا تجدي كثيراً في تمحيص أخبار الماضي المدونة منذ زمان، لكنها تنفع لنقد شهادات المعاصرين، الروايات المتعلقة بحوادث قريبة من زمان الراوي والتي يتكون منها، بعد التمحيص والتنسيق، مسند التاريخ"(٢)، وهو بهذا المنهج يكرس لعملية شك مؤطرة لتحقيق التاريخ، وإلا ماذا يعني أن ننتظر كشفاً أثرياً مادياً يرجح ثبوت مادة تاريخية على أخرى اتفق عليها المؤرخون؟ إن هذا القول لا يؤدي إلى تحقيق التاريخ، ولا إلى دراسة التاريخ بطريقة موضوعية، إنما طريقة لتسيير التاريخ لأهواء شخصية؛ بمسميات علمية، نوهم القارئ بأن ما نقوله هو الحقيقة التاريخية، فأيهما أعدل وأحكم؟

إن أئمة النقد الحديثي كانوا يقولون بأن دائرة الاحتجاج أوسع من الصحة والضعف؛ لأن أدوات الاحتجاج كثيرة يمكن توظيفها في المسألة المرادة، ولا يعني من إثبات الاحتجاج إثبات نسبة الخبر إلى من نُسب إليه، إنهم في هذا الأمر كانوا أوسع إدراكٍ من تلك الأقوال الجزاف التي رمى بها الدكتور العروي، "قال أبو داود: فإذا لم يكن مسند ضد المراسيل، ولم يوجد مسند، فالمراسيل يحتج بها، وليس هو مثل المتصل في القوة، انتهى"(٣). علّق ابن رجب: " وأعلم أنه لا تنافي بين كلام الحفاظ، وكلام الفقهاء في هذا الباب، فإن الحفاظ إما يريدون صحة الحديث المعين إذا كان مرسلاً، وهو ليس بصحيح، على طريقتهم؛ لانقطاعه وعدم اتصال إسناده إلى النبي ﷺ. وأما الفقهاء فمرادهم صحة ذلك المعنى الذي دل عليه الحديث، فإذا عضد ذلك المرسل قرائن تدل على أن له أصلاً قوي الظن بصحة ما دل عليه، فاحتج به مع ما احتف

---

(١) ينظر: العروي، عبدالله. (٢٠٠٥م). مفهوم التاريخ ص(٤٢).

(٢) العروي، عبدالله. (٢٠٠٥م). مفهوم التاريخ ص(١٠٧).

(٣) ينظر: ابن رجب الحنبلي، زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد البغدادي. (١٩٨٧م). شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٥٤٣).

به من القرائن. وهذا هو التحقيق في الاحتجاج بالمرسل عند الأئمة كالشافعي وأحمد وغيرهما مع أن في كلام الشافعي ما يقتضي صحة المرسل حينئذ"(١).

فالتاريخ موضوع، والمؤرخ ذاتي، والتاريخانية آلية قرائية لاستخلاص القواعد العامة والسنن الكونية، فلابد للمؤرخ فصل التاريخ عن ذاته ليستطيع قراءته بشكل صحيح، وهو الصناعة التي برز فيها علماء الحديث.

الخاتمة

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

إن دراسة التاريخ لم تكن في وعي كُتّاب علماء الإسلام من محدثين ومؤرخين تقتضي سرد أحداث تاريخية من أجل المسامرة والمنادمة فقط، بل كانوا يدركون إدراكاً حقيقياً أن الاحتفاظ بكل تلك المدونات، والأحداث يساهم في نمو العقول، واكتشاف العلائق وانتظامها في قواعد وسنن كونية، فالدراسة كلها منصبة نحو الفعل التاريخي، ولا شك أن هذا الفعل لا يكاد ينقطع عنه علماً من العلوم الشرعية أو العملية، فالفعل له تأثيره في فهم النص المجرد، وتوجيهه.

وعملية الدرس التاريخي تمر بمراحل أربعة: الجمع، ثم النقد، ثم التحليل، ثم أوجه الارتباط، إلا أن هذه المراحل نجدها في الدرس الغربي للتاريخ مختلطة متشابكة لا تكاد تبين، وهذا يعود في حقيقة الأمر إلى الإشكالية المنهجية في ذلك الدرس عند القيام بعملية التنظير، والمتفحص لشتى التنظيرات سيجد أن العملية التنظيرية لا يمكن أن تعبر عن المراد ولو بشكل تقريبي، يدل على ذلك المخالفة الكلية عند تفحص أوجه الممارسات، مما يعني أن الدرس الغربي يواجه إشكالية في إيصال الأفكار، فيتخطفها الالتباس من كل حدب وصوب.

وأهم النتائج التي توصلت إليها:

١- أن العروي يريد أن ينقد كل المدارس التراثية النقدية التي لها ارتباط بالتاريخ؛ ليؤسس إلى تاريخانيته المنشودة، ويرى أن إسقاط المنهجيات الماضوية هو الطريق الصحيح لبلوغ المرحلة الحضارية.

٢- أن العروي متأثر بمدرسة المعتزلة عند حديثه عن الفعل التاريخي المجرد من المشيئة الإلهية في

---

(١) نفس المصدر (١/ ٥٤٤).

التفسير التاريخي، وهو استجرار للماضي بثوب يدعي القطيعة التامة.

٣- يظهر لي أن العروي لم يستوعب منهج النقد الحديثي كما أراده أئمة هذا الشأن؛ لذلك خرج بتصورات سطحية مغلوطة غير مستوعبة لحقيقة العملية النقدية، وأن في المدرسة الحديثية الكثير من المنهجيات التي يمكن تعميمها في ميادين بحثية أخرى، وتستثمر في سبل الإنتاج المعرفي.

٤- إن المناهج العلمية الغربية بالنسبة للتداوليات التراثية ستظل تفتقد إلى حلقة مهمة من حلقات بلوغ الذروة سواء في النقد أو القراءة عند معالجة الواقع؛ لأن المجال التي نشأت فيها مجالاً غير مستقر، فأصبحت اللغة المستعملة يغشاها الكثير من الاضطراب والخلل.

والحمدلله رب العالمين.

المراجع

ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي أبو محمد الرازي. (1952م). الجرح والتعديل (ط/ الأولى). بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.

ابن الجوزي، جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد. الموضوعات (ط/الأولى). المدينة المنورة، السعودية: المكتبة السلفية.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري. (١٩٩٧ م). الإعلام بفوائد عمدة الأحكام (ط/الأولى). الرياض، السعودية: دار العاصمة.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميمي أبو حاتم الدارمي البُستي. (١٣٩٦هـ). المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (ط/الأولى). دمشق، سوريا: دار الوعي.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد. (١٤٢٢هـ). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ط/الأولى). الرياض، السعودية: مطبعة سفير.

ابن رجب الحنبلي، زين الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد البغدادي. (١٩٨٧م). شرح علل الترمذي (ط/الأولى). عمان، الأردن: مكتبة المنار.

ابن رشيد، محمد بن عمر بن محمد، أبو عبدالله، محب الدين الفهري السبتي. (١٤١٧هـ). السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن (ط/الأولى). المدينة المنورة، السعودية: مكتبة الغرباء الأثرية.

ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين عون بن زياد بن بسطام بن عبدالرحمن المري بالولاء أبو زكريا البغدادي. (١٩٨٨م). سؤالات ابن الجنيد (ط /الأولى). المدينة المنورة، السعودية: مكتبة الدار.

الأخضري، عبدالرحمن الجزائري المالكي. (٢٠٠٦م). السلم المرونق في علم المنطق شرح ناظمها (ط/الأولى). بيروت، لبنا: دار ابن حزم.

البشابشة، أحمد بدري. (٢٠١٧م). التراجم المعلة دراسة تأصيلية لبنية تراجم الرواة. (ط/الأولى). جدة، السعودية: مركز إحسان لدراسات السنة النبوية.

البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب. الكفاية في علم الرواية. المدينة المنورة، السعودية: المكتبة العلمية.

بيزر، وفريدرك. (٢٠١٩م). بحث في التاريخانية. الكويت: مركز نهوض.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. (١٩٧٠م). مناقب الشافعي (ط/الأولى). القاهرة، مصر: مكتبة دار التراث.

جبور، آمال. (٢٠١٩م). تاريخانية العروي أداة نقدية لتحديث المجتمعات العربية (ط/الأولى). عمان، الأردن: الأهلية.

الجرجاني، أبو أحمد بن عدي. (١٩٩٧م). الكامل في ضعفاء الرجال (ط / الأولى). بيروت، لبنان: الكتب العلمية.

جوابرة، عماد عزام. (٢٠٠١م). علي بن محمد المدائني ودوره في كتابة التاريخ، رسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في قسم التاريخ. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.

الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري المعروف بابن البيع. (١٩٨٨م). سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة (ط/الأولى). بيروت، لبنان: دار النشر، ودار الغرب الإسلامي.

حسن، هديل حسن عباس. (٢٠١٨م). بحث التداولية النشأة والتطور. بغداد، العراق: جامعة بغداد كلية التربية ابن رشد العلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي. (١٩٨٤م). سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ط/الأولى). الرياض، السعودية: مكتبة المعارف.

الدينوري، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة. (١٩٨١م). أدب الكاتب. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. (١٩٨٥م). سير أعلام النبلاء (ط/الثالثة). دمشق، سوريا: مؤسسة الرسالة.

الرازي، عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد. (٢٠٠٩م). سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي وهو كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين (ط/الأولى). القاهرة، مصر: الفاروق الحديثة.

ريكور، بول. (٢٠٠٦م). الزمان والسرد الحبكة والسرد التاريخي (ط/الأولى). طرابلس، ليبيا: دار الكتاب الجديد المتحدة.

السخاوي، محمد بن عبدالرحمن. (٢٠١٧م). الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ (ط/الأولى). الرياض، السعودية: دار الصميعي.

السلمي، عبدالرحمن بن نويفع فالح. (٢٠١٤م). المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية (ط/الأولى). بيروت، لبنان: مركز نماء.

السلمي، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن. (١٤٢٧هـ). سؤالات السلمي للدارقطني (ط/الأولى). الرياض، السعودية: مؤسسة خالد الجريسي.

السهمي، أبو القاسم حمزة بن يوسف الجرجاني. (١٩٨٤م). سؤالات حمزة بن يوسف السهمي (ط/الأولى). الرياض، السعودية: مكتبة المعارف.

السيف، خالد بن عبدالعزيز. (٢٠١٦م). إشكالية المصطلح النسوي دراسة دلالية (ط/الأولى). الخبر، السعودية: دراسات تكوين، الدار العربية.

الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل. (١٤٠٩هـ). من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال – رواية المروذي وغيره – (ط/ الأولى). الرياض، السعودية: مكتبة المعارف.

صهود، محمد. (٢٠١٦م). بحث مفهوم الوثيقة التاريخية بين المعرفة العالمة والمعرفة المدرسية. الرباط، المغرب: مجلة التدريس جامعة محمد الخامس، عدد (١. ٨).

عامري، سامي. (٢٠٢١م). الوجود التاريخي للأنبياء وجدل الأركيلوجي (ط/الأولى). الكويت: رواسخ، ومطابع الرسالة.

العروي، عبدالله. (٢٠٠٥م). مفهوم التاريخ (ط/ الرابعة). المغرب: المركز الثقافي العربي.

العروي، عبدالله. (٢٠١٧م). الإيدلوجيا العربية المعاصر (ط/الأولى). المغرب: المركز الثقافي للكتاب.

العروي، عبدالله. (٢٠١٧م). العرب والفكر التاريخي (ط/الأولى). المغرب: المركز الثقافي للكتاب.

العروي، عبدالله. (٢٠١٨م). السنة والإصلاح (ط/الأولى). المغرب: المركز الثقافي للكتاب.

العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي. (١٩٨٦م). جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ط/الثانية). بيروت، لبنان: عالم الكتب.

عيساني، خديجة. (٢٠١٥م). تأصيل خطاب النقد الإيديولوجي في مشروع عبدالله العروي، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستر في اللغة والأدب العربي. الجزائر: جامعة العربي محمد بن مهيدي.

اللاحم، إبراهيم بن عبدالله. (٢٠١٨م). ثلاث رسائل في علوم الحديث. بريدة، السعودية: مركز تدوين للبحوث والدراسات الحديثية.

لانجلوا، وسيبونوس. (١٩٨١م). المدخل إلى الدراسات التاريخية. ضمن كتاب النقد التاريخي – يشمل ثلاث مؤلفات: المدخل إلى الدراسات التاريخية: لانجلوا وسيبونوس، نقد النص: بول ماس، التاريخ العام: أمانويل كنت– جمع عبدالرحمن بدوي (ط/الرابعة)، الكويت: وكالة المطبوعات.

المزي، يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف أبو الحجاج جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي. (١٩٨٠م). تهذيب الكمال في أسماء الرجال (ط /الأولى). بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

A Critical and Analytical Study of Abdullah Al'arawiy's Perspective of Muhadithun Critique Methodology

Mohammed bin Ahmed Daouri

Assistant Professor of Hadith and its Sciences, Department of Islamic Studies, College of Education and Arts, University of Tabuk, KSA

mohammeddouri@ut.edu.sa

Abstract. This research tackles the critical modernist approach for Dr. Abdullah Laroui in his cultural project, through his book (the Concept of History) as a basic entrance in stating the topics of this research. Through this statement, I would like to indicate the committed disorder by the doctor when tackling the modernist approach and the reductionist sight, upon which he has understood this critical approach. He protested that the modernist approach can be a productive approach in a field other than the basic field, in which it was originated. This indicates that the exploitation of the used criticism aspects by the prophet traditions scientists is a thoughtful and coherent approach that can be productive in multiple fields, including the historical field. Noting that the thing that leads many orientalists, and the modernists after them, in their misconceptions towards the modern critical approach trend is their dependence on literature which were originated in the prophet traditions science without reviewing the original books which have set the prophet tradition science, so that the practices shall be consonant with the term when tackled and treated in the modern field. This leads to a disorder in the point of view for the modernist critical approach. This approach can only be understood through the used critical practices by imams. They are the practices which explain and manifest the term which has been called in the prophet traditions science. These terms cannot be regulated unless by the critical practices for the imams of this concern.

*Keywords***:** Modernist approach, Laroui and modernists, Laroui's historicity and modernist approach, History concept.